



قياس تقدم المجتمعات المنتدى العالمي للإحصاءات، والمعرفة والسياسة العامة

إعلان اسطنبول

نحن، ممثلي اللجنة الأوروبية، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية،
ومنظمة المؤتمر الإسلامي، الأمم المتحدة، وبرنامج الأمم المتحدة
الإيماني والبنك الدولي،

بينما نعترف بأن مجتمعاتنا أصبحت أكثر تعقيدا"، إلا أنها باتت مرتبطة ببعضها بشكل وثيق
أكثر من أي وقت مضى. ومع ذلك يحتفظ كل منها بلخلافات في التاريخ، والثقافة، وفي التنمية
الاقتصادية والاجتماعية.

وإشجعنا أن نرى إطلاق مبادرات لقياس تقدم المجتمع من خلال المؤشرات الإحصائية من قبل
العديد من البلدان وفي جميع القارات. وبالرغم من استناد هذه المبادرات إلى منهجيات مختلفة،
ونماذج ثقافية وفكرية، ودرجات في إشراك المعنيين الرئيسيين، فهي تكشف عن نشوء توافق في
الآراء بشأن الحاجة إلى قياس تقدم المجتمع في كل بلد، متجاوزين بذلك التدابير التقليدية
الاقتصادية لنتائج المحلي الإجمالي للفرد. وبالفعل، فإن نظام المؤشرات الخاص بالأمم المتحدة
لقياس التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية هو خطوة إلى الأمام في هذا الاتجاه.

و عليه فإن ترويج حضارة الأدلة المستندة على الحقائق في عملية صنع القرار على جميع
المستويات بات أمرا ضروريا من أجل زيادة رفاهية المجتمعات. وفي "عصر المعلومات" يعتمد
جزء من الرفاه على الشفافية والمساءلة في صنع السياسات العامة. وإن توافر المؤشرات
الإحصائية، والاقتصادية والاجتماعية، والنتائج البيئية وتوزيعها على المواطنين يمكن أن يسهم في
تعزيز الحكم الرشيد وتحسين العمليات الديمقراطية. وهو ما يسهم في تعزيز قدرة المواطنين في
التأثير على أهداف المجتمعات التي يعيشون فيها وذلك من خلال المناقشة وتوافق الآراء، وزيادة
المساءلة في السياسات العامة.

و عليه نؤكد التزامنا في قياس وتعزيز تقدم المجتمعات على جميع الأصعدة، وفي دعم مبادرات على الصعيد القطري. ونحن نحث المكاتب الإحصائية، والمنظمات العامة والخاصة، والخبراء الأكاديميين إلى العمل جنباً إلى جنب مع ممثلي مجتمعاتها لإنتاج معلومات ذات نوعية عالية، مستندة على الحقائق والتي يمكن استخدامها من قبل المجتمع ككل لتكوين رأي مشترك عن رفاهية المجتمع وعملية تطوره عبر الزمن.

إن الإحصاءات الرسمية هي "سلعة وطنية" أساسية ترعى تقدم المجتمعات. ويتيح تطوير مؤشرات تقدم المجتمع فرصة لتعزيز دور الأجهزة الإحصائية الوطنية باعتبارها المصدر الرئيسي في توفير بيانات موثوقة، وذات صلة، و آنية، وقابلة للمقارنة ومؤشرات لازمة لإعداد تقارير وطنية ودولية. ونحن نشجع الحكومات على استثمار موارد لتطوير مؤشرات وبيانات موثوق بها وفقاً إلى "المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية" التي اعتمدها الأمم المتحدة في 1994.

وللتقدم في هذا العمل، نحن بحاجة إلى:

- تشجيع المجتمعات المحلية في تحديد بما يعني لهم مفهوم "التقدم" في القرن الحادي والعشرين؛
- المشاركة في أفضل ممارسات قياس تقدم المجتمع، وزيادة الوعي بالحاجة إلى القيام بذلك باستخدام منهجيات سليمة وموثوق بها؛
- تحففي النقاش الدولي، مبني على أساس متين من البيانات والمؤشرات الإحصائية، في قضايا تقدم المجتمعات العالمية ومقارنة هذا التقدم؛
- إنتاج فهم أوسع وعموم ومشارك به عن تغيرات ظرفية، مع تسليط الضوء على مجالات التغيير المميزة أو عدم المعرفة الكافية لها؛
- الدعوة إلى الاستثمار المناسب في بناء القدرات الإحصائية، وخصوصاً في البلدان النامية، بغية تحسين توافر البيانات والمؤشرات اللازمة لتوجيه البرامج التنموية وتقديم تقرير عن التقدم نحو تحقيق الأهداف الدولية، مثل الأهداف الإنمائية للألفية.

ولا يزال هناك الكثير من العمل الذي يستوجب القيام به، كما وان التزام جميع الشركاء أمر أساسي لقبول المتطلبات المنبثقة عن مجتمعاتنا. ونحن نعترف بأن الجهود سوف تكون متناسبة مع قدرة البلدان ذات مستويات تنمية مختلفة. ونحن ندعو كل من المنظمات العامة والخاصة إلى المساهمة في هذا الجهد الطموح لتعزيز تقدم العالم، كما ونرحب بالمبادرات على الصعيد المحلي، والإقليمي، والوطني، والدولي.

نود أن نشكر حكومة تركيا لاستضافة هذا ال منتدى العالمي الثاني لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن "الإحصاءات، والمعرفة والسياسة العامة". ونود أيضاً أن نشكر كل من الذين ساهموا به، أو من حضروا هذا المنتدى العالمي، أو تبعوا مناقشاتنا عبر الانترنت من مختلف أنحاء العالم.